

Distr.: General  
3 May 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة  
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

## تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته الثالثة

### مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته الثالثة، التي عقدت في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

### أولا - الحضور

١ - عقدت الدورة الثالثة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف، يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وترأست الدورة أوغريتا ماناستيرليو، وزيرة الصحة والحماية الاجتماعية في ألبانيا.

٢ - حضر الدورة ممثلو وممثلات الدول الـ ٥١ التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا— وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.



٣ - حضرت الدورة الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: كوستاريكا، وكولومبيا، ومنغوليا.

٤ - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بوفد الاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وشاركت في الدورة أيضا مفوضية الاتحاد الأوروبي ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

٥ - حضر الاجتماع ممثلو وممثلات الهيئات التالية من إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة، والمنظمات والاتفاقيات والبعثات والكيانات ذات الصلة: فريق الإدارة البيئية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي المعني بالشيخوخة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وآلية الأمم المتحدة للمياه، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومقر الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية. كما حضر الاجتماع المنسقون المقيمون من ١٣ بلدا مستفيدا من البرامج في المنطقة.

٦ - وشارك في الدورة ممثلو وممثلات المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومجلس أوروبا، ومصرف التنمية لمجلس أوروبا، ومجلس دول بحر البلطيق، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية، والفريق المعني برصد الأرض، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف بشأن أهداف التنمية المستدامة، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والاتحاد البرلماني الدولي، ومجلس وزراء دول شمال أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والمركز البيئي الإقليمي في منطقة القوقاز.

٧ - وشارك في الدورة أيضا ممثلو وممثلات أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية وكذلك ممثلو وممثلات الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومنظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالجهات المشاركة في الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي ([www.unece.org/rfsd2019.html](http://www.unece.org/rfsd2019.html)).

## ثانياً - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

٨ - أقرّ المنتدى الإقليمي جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة ECE/RFSD/2019/1.

٩ - وشددت الرئيسة، في ملاحظاتها الاستهلالية، على وجوب سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الناس في البلدان. ومن الأهمية بمكان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وضمان ألا تعاني المجتمعات من أوجه عدم المساواة والإقصاء. وأشارت الرئيسة أيضاً إلى أن المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة وتتطلب الاهتمام في المقام الأول. ويبرهن المنتدى الإقليمي على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مسعى مشترك وأن للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والعلماء والمؤسسات التجارية دوراً مهماً في هذا المسعى. وأشارت إلى حالة ألبانيا، فأكدت أن البلد قد تبني أهداف التنمية المستدامة منذ البداية. وفي الوقت نفسه، تشكل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دافعاً رئيسياً لمجهود الإصلاح على الصعيد الوطني في عدد من المجالات ذات الأولوية، وتساعد هذه الجهود أيضاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠ - وأقرت نائبة الأمين العام، في الكلمة الخاصة التي ألقته، بأن المنتديات الإقليمية أدوات بالغة الأهمية للحفاظ على الطموح واستعراض التقدم المحرز وتبادل الممارسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن المنتديات الإقليمية في عام ٢٠١٩ أن تمهد الطريق للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تكون كذلك تمهيداً للاجتماعات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة التي ستعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في الجمعية العامة. وما زال يتعين أن تبذل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الكثير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب المناطق الأخرى. ومما يساعد على التسريع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كسر النهج الانعزالية القطاعية التي تعوق العمل على صعيد السياسة العامة. كما يجب أن تقترن النوايا بتمويل من القطاعين العام والخاص. ولا بد أيضاً من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والأمم المتحدة بصدد التحول من أجل تحسين دعمها للجهود التي تبذلها البلدان، بوسائل منها اعتماد نظام ومستقل ومخول للمنسقين المقيمين وأفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة أكثر تماسكاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة. ولئن كانت ممارسة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية راسخة في هذه المنطقة، فإن العمل يجري حالياً على استعراض وتكييف جميع الأصول الإقليمية للأمم المتحدة.

١١ - وأكدت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا أن المنتدى الإقليمي قد أصبح الأساس المرجعي للتنمية المستدامة في المنطقة. فالاجتماع يعكس الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عقد ملتقيات للحكومات والجهات المعنية الأخرى تتجاوز الحدود بين القطاعات. كما أنه تعبير عن التعاون القوي بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وللعديد من جوانب خطة عام ٢٠٣٠ بعددٍ عابر للحدود وأفضل سبيل لمعالجته هو التعاون الإقليمي. ويساهم العمل المعياري الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية في ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى التزامات ملموسة ومبادئ توجيهية لاتخاذ إجراءات بشأن مجالات البيئة والنقل والطاقة والتجارة وغيرها. وستركز اللجنة الاقتصادية، سعياً لتعظيم تأثيرها في ضوء العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أربعة مجالات عمل مترابطة هي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمدن المستدامة والذكية، والتنقل المراعي للبيئة والاتصال الذكي، وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - وأشارت رئيسة الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا ووسط آسيا إلى أن التوتيرة الحالية للتقدم المحرز في بعض المجالات لا تكفي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ تماما. ففي جميع أنحاء منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تعمل الحكومات على "ترجمة الأقوال إلى أفعال" فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني، وتعبئة الموارد وتخصيص اعتمادات الميزانية، وإيشارك البرلمانات والسلطات المحلية. بيد أنه يتعين التصدي لعدد من التحديات الرئيسية من أجل تسريع وتيرة التقدم، لا سيما تزايد أوجه عدم المساواة، والافتقار إلى النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وإتاحة فرص الحصول على التعليم الجيد للمجتمعات المهمشة، وتغير المناخ، وكفالة إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع.

### ثالثا - الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات: "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا"

١٣ - استهل الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات بحوار رفيع المستوى بشأن موضوع "الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها دوافع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ التجارب الوطنية المستمدة من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا"، أعقبته مناقشة عامة.

١٤ - وتكلم المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش التالية أسماؤهم وأسماؤهن خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية:

- ليو جنمن، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- لورانس مونوايه - سميث، المفوضة العامة للتنمية المستدامة والمندوبة المشتركة بين الوزارات للتنمية المستدامة، في وزارة الانتقال البيئي والتضامني، فرنسا
- لاريسا بيلسكايا، المديرية العامة لإدارة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وزارة الخارجية، بيلاروس
- كريستينا باريتاكي، الأمينة العامة لشؤون البيئة، وزارة البيئة والطاقة، اليونان
- أمين صادق أيدن، المدير العام لشؤون القطاعات والاستثمارات العامة، مكتب الاستراتيجيات والميزانية التابع لرئاسة الجمهورية، تركيا

١٥ - وأدلت الوفود التالية بمدخلات في المناقشة التي أعقبت ذلك، وفي المناقشة العامة: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركمانستان، والجيل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وطاجيكستان، وكازاخستان.

١٦ - وأبلغت منظمات المجتمع المدني المنتدى الإقليمي بنتائج المشاورة التحضيرية للمجتمع المدني التي عقدت في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩. وعرضت مواقف المجتمع المدني أندريا ناكوفا، ممثلة المنظمة غير الحكومية "صحفيون من أجل حقوق الإنسان".

١٧ - ويعرض الموجز الذي أعدته الرئيسة والوارد في مرفق هذا التقرير أهم المسائل التي طرحت في هذا الجزء. والبيانات المكتوبة متاحة في الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي.

## رابعاً - حلقتنا النقاش المركزتان والجزء المتعلق بالتعلم من الأقران

١٨ - عقدت حلقتنا نقاش مركزتان بشأن أحدث المواضيع التي تؤثر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة بالتوازي مع اجتماعات المائدة المستديرة للتعليم من الأقران. ولتيسير التعلم من الأقران بطريقة عملية ومستهدفة، قُسم الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران إلى مجموعتين تتألف كل منهما من خمسة اجتماعات مائدة مستديرة متوازية، تناولت أهداف التنمية المستدامة التي ستخضع لاستعراض متعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، وهي الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦. وجرى تيسير التعلم من الأقران والمناقشات التحوارية بعرض دراسات حالات إفرادية. ويمكن الاطلاع على المذكرات المفاهيمية غير الرسمية لحلقتي النقاش المركزتين واجتماعات المائدة المستديرة وعلى تجميع لجميع دراسات الحالات الإفرادية (ECE/RFS/2019/INF1) في الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي. أما الموجز الذي أعدته الرئيسة والوارد في مرفق هذا التقرير فيتضمن موجزاً للتحديات الرئيسية والاستجابات والتدابير في مجال السياسة العامة التي نوقشت في كل من حلقتي النقاش المركزتين واجتماعات المائدة المستديرة.

### ألف - حلقتنا النقاش المركزتان

#### ١ - التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي: نقمة أم نعمة للتنمية المستدامة؟

إدارة المناقشة: دورين بوغدان - مارتن، مديرة مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتحاد الدولي للاتصالات

المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش:

- السفير يانيس كاركلينز، الممثل الدائم للاتفيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ورئيس اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ديريك أو هالوران، رئيس برنامج الاقتصاد الرقمي والمجتمع وعضو اللجنة التنفيذية، المنتدى الاقتصادي العالمي
- راينالد كروغر، المدير المعني بوضع السياسات العامة للمجموعة، مجموعة فودافون للخدمات
- أميلا أودوباسيتش، رئيسة الشؤون العامة، وكالة تنظيم الاتصالات البوسنة والهرسك
- فرانسوا غراي، مدير مكتب جنيف لمبادرة تسينغوا ومدير الاستراتيجية الرقمية بجامعة جنيف

#### ٢ - كيف يمكن قياس التقدم المحرز؟ البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

إدارة المناقشة: أفشان خان، المديرية الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ورئيسة ائتلاف الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالتركيز على مسألة البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش:

- أناهيت سافيان، عضوة مجلس الدولة المعني بالإحصاءات في أرمينيا

- جوان إيفانز، رئيسة قسم التحليل والمشاركة بشأن أهداف التنمية المستدامة، مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة
- جوس فيربيك، مدير وممثل خاص لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، جنيف
- ماريان هاسلغريف، مديرة الاتحاد الطبي للكمونولث وممثلة آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني

## باء - الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران

تولى المقررون والمقررات التالية أسماؤهم وأسماؤهن تغطية جلستي المائدة المستديرة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لاستعراض متعمق:

- رولاند فان رايب، كبير الموظفين لشؤون السياسات والاستراتيجية والإعلام، وزارة الزراعة وإدارة الطبيعة ونوعية الغذاء، هولندا (الهدف ٤)
- نينا دوكوزوف، رئيسة فريق مشروع الاقتصادات الجديدة وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، وزارة التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا، سلوفينيا (الهدف ٨)
- يرليك كارازان، رئيس الشركة المساهمة "معهد البحوث الاقتصادية"، وزارة الاقتصاد الوطني، كازاخستان (الهدف ١٠)
- لازلو بوريلي، مستشار الدولة لرئيس الوزراء، رومانيا (الهدف ١٣)
- نينو ساريشفيلي، الأمينة التنفيذية للمجلس الوطني المعني بأهداف التنمية المستدامة في جورجيا (الهدف ١٦)

## ١ - اجتماعات المائدة المستديرة (المجموعة الأولى):

### (أ) التعلم بلا حدود: التعلم مدى الحياة والتعليم الشامل للجميع (الهدف ٤)

إدارة المناقشة: أنا لويزا ماسو طومسون - فلوريس، مديرة مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والثقافة في أوروبا، وكريستا بيكات، مديرة مكتب اليونسكو في ألماني.

دراسات حالات فردية معروضة أو مقدمة من: ألمانيا، وأرمينيا، والنمسا (بصورة مشتركة)، ورومانيا، وفرنسا، وصربيا، وقيرغيزستان، ورابطة النساء المهنيات (أوكرانيا).

### (ب) النمو الذي نصبو إليه: حلول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام (الهدف ٨)

إدارة المناقشة: ماريون يانسن، كبيرة الاقتصاديين ومديرة شعبة تنمية الأسواق، مركز التجارة الدولية، وماريا سيكاريلي، الموظفة المسؤولة، شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

دراسات حالات إفرادية معروضة أو مقدمة من: ألمانيا، وإيطاليا، وجورجيا، وفرنسا، وهولندا، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والتعاونية الزراعية "Insieme" (البوسنة والهرسك)، ومنظمة Disability Hub Europe (إسبانيا)، ومنظمة Visa (تركيا).

(ج) سد الفجوة: تحقيق قدر أكبر من الدخل والمساواة الاقتصادية (الهدف ١٠)

إدارة المناقشة: ميريانا سبولياريك إغر، مديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دراسات حالات إفرادية معروضة أو مقدمة من: أرمينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان (بصورة مشتركة)، وجورجيا، وقيرغيزستان، وصربيا، ومولدوفا، ومنظمة Whiteshield Partners (كازاخستان).

(د) العمل من أجل المناخ: تكثيف السياسات والإجراءات وأنشطة التوعية المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة (الهدف ١٣)

إدارة المناقشة: نيخيل سيث، المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكارل فيلا، مدير سياسات المناخ، المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

دراسات حالات إفرادية معروضة أو مقدمة من: صربيا، وطاجيكستان، ومنظمة النساء الأرمينيات من أجل الصحة والبيئة الصحية (أرمينيا)؛ ومنظمة Ecoclub (أوكرانيا)؛ وجامعة جنيف (سويسرا)؛ وشركة Vaude (ألمانيا)؛ ومنظمة إشارك المرأة من أجل مستقبل مشترك (هولندا).

(هـ) تعزيز المؤسسات من أجل التغيير: تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة (الهدف ١٦)

إدارة المناقشة: توماس راكوس، خبير في المشاركة العامة (اقترحه تشيكيا).

دراسات الحالات الإفرادية المعروضة أو المقدمة من: ألبانيا، وتشيكيا، وجمهورية مولدوفا، وقيرغيزستان، ومقدونيا الشمالية، ومجلس أوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢ - اجتماعات المائدة المستديرة (المجموعة الثانية)

(أ) قوة المعارف من أجل التغيير: التعليم والتعلم بوصفهما عاملين دافعين للتنمية المستدامة (الهدف ٤)

إدارة المناقشة: ماركو كاينر، مدير شعبة البيئة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ودانييلا تيلبوري، المفوضة لشؤون التنمية المستدامة في جبل طارق والمملكة المتحدة، والمنسقة لدى اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

دراسات الحالات الإفرادية المعروضة أو المقدمة من: قبرص، ومنظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان (مقدونيا الشمالية)؛ ومؤسسة Silviva (سويسرا)؛ وجامعة غلوتسترشير (المملكة المتحدة).

(ب) مستقبل العمل: العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع (الهدف ٨)

إدارة المناقشة: هاينز كولر، المدير الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، منظمة العمل الدولية، وعلياء اليسير، المديرية الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

دراسات الحالات الفردية المعروضة أو المقدمة من: أذربيجان، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، واتحاد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (مالطة)، ومؤسسة Happy Tosti (هولندا)، والمركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة المهنية (كرواتيا).

(ج) في سبيل عالم متكافأ فيه الفرص : مكافحة أوجه عدم المساواة الناجمة عن الإقصاء والتمييز (الهدف ١٠)

إدارة المناقشة: ألانا أرميتاج، المديرية الإقليمية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكريستين براون، رئيسة المكتب الأوروبي للاستثمار من أجل الصحة والتنمية، منظمة الصحة العالمية.

دراسات الحالات الفردية المعروضة أو المقدمة من: أرمينيا، وتركيا، وطاجيكستان، ورابطة التنقيف والبحث في المجال الصحي (مقدونيا الشمالية)، ومتطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورابطة حظائر الرجال الأيرلنديين (أيرلندا).

(د) مواجهة تغير المناخ: تعزيز القدرة على الصمود والتكيف (الهدف ١٣)

إدارة المناقشة: دومينيكا رينولدز، مستشارة، إدارة الحماية المدنية والتخطيط لمواجهة الأزمات، وزارة الداخلية، سلوفاكيا.

دراسات الحالات الفردية المعروضة أو المقدمة من: الجبل الأسود، وطاجيكستان، وفرنسا، وأكاديمية العلوم الطبية (كرواتيا)، ومنظمة مناصرة البيئة من الجيل الثالث (E3G) (المملكة المتحدة)، والمجلس الاستشاري للأكاديميات الأوروبية للعلوم؛ وشركة تكنوفيلم المساهمة لصناعة المواد المتلدنة بالحرارة (Tecnofilm SpA Compounds Termoplastici) (إيطاليا).

(هـ) تمكين الناس من حماية كوكب الأرض: البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٦)

إدارة المناقشة: السفير فوك جوجيتش، منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

دراسات الحالات الفردية المعروضة أو المقدمة من: أوكرانيا، وصربيا، ومكتب أمين المظالم للأجيال المقبلة (هنغاريا)؛ والمحكمة العليا لكازاخستان، ومنظمة إنصاف كوكب الأرض (Earth justice) (سويسرا)، والاتحاد الألماني للعلوم لاستكشاف الكهوف (ألمانيا).

## خامسا - اتضاح معالم المشهد العام: الماضي قدما صوب التمكين والإدماج والمساواة في المنطقة

١٩ - شغلت السفارة رافيزا ليشي، الممثلة الدائمة لألبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، منصب الرئيسة بالنيابة للفترة المتبقية من المنتدى الإقليمي.

٢٠ - وتضمن هذا الجزء إحاطة من اجتماع الشباب التحضيري قبل انعقاد الدورة الثالثة للمنتدى، قَدَّمَتها روزالين أولد، عضوة مجلس إدارة المنتدى الأوروبي للشباب، ومن المشاورة الإقليمية بشأن خطة

العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة عام ٢٠٣٠، قدمها السيد كارازن، رئيس المشاورة الإقليمية ورئيس معهد البحوث الاقتصادية التابع لوزارة الاقتصاد الوطني، كازاخستان. وعُقد الاجتماعان في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٢١ - واستمر الجزء بعرض قَدَمته الرئيسية بالنيابة عن الرسائل الرئيسية المنبثقة عن حلقتي النقاش المركزيتين وعن مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة التي أجراها المقررون الخمسة، تلتها مناقشة موجهة بشأن العقبات الرئيسية التي تحول دون إقامة روابط بين أهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة والممارسة، والعوامل التمكينية والممارسات الجيدة ابتغاء توكي نَهج متكامل كفيل بتحقيق المزيد من النتائج السريعة والمستدامة فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة. وأدارت المناقشة نادية آيسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة في مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وألقت إيفا فورمان، مديرة مركز السياسات البيئية في المعهد الفنلندي للبيئة، وعضوة فريق العلماء المستقل المكلف بإعداد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩، كلمة رئيسية عنوانها "في سبيل تحقيق التنمية المستدامة: أوجه الترابط التي تتطلب إدخال تحويلات على النظم". ويتضمن مرفق هذا التقرير موجزا للمناقشة واستنتاجاتها الرئيسية قدمتهما رئيسة المنتدى. والبيانات المكتوبة متاحة في الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي.

## سادسا - اختتام الدورة

٢٢ - أكد أنطون لبيك، الأمين التنفيذي للمجلس الإقليمي الأوروبي المشترك للاتحاد الدولي لنقابات العمال، في معرض الملاحظات الختامية التي ألقاها نيابة عن المجتمع المدني، أن الحوار والشراكات مع المجتمع المدني ضروريان لكي تحرز الحكومات تقدما صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل أوجه عدم المساواة الشاغلة للرئيسي للمجتمع المدني برمته. وامتنال الدول التام للالتزاماتها الدولية شرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تمدد المؤسسات الوطنية المستقلة والفعالة لحقوق الإنسان جسورا بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني. وفي ضوء التحديات الكبيرة، يجمع السعي وراء نهج شامل من أجل الانتقال العادل العمال والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال والحكومات في صلب حوار يُجرى بغرض اتخاذ التدابير الملموسة اللازمة فيما يتعلق بإقامة مدن قادرة على الصمود ومراعية للبيئة، وحماية البيئة، والاقتصادات المستدامة، والاستهلاك المستدام. وتكتسي المعالجة المزدوجة لعبء العمل المنزلي والرعاية الملقى على عاتق المرأة طوال حياتها أهمية بالغة لسد الفجوة بين الجنسين، بسبل منها الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتوفير الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية الكافية، والإجازات الوالدية المتوازنة بين الجنسين. فالحماية الاجتماعية والخدمات العامة الجيدة والتعليم هي استثمارات في استدامة المجتمعات.

٢٣ - وأكد المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن عام ٢٠١٩ يمثل نهاية الدورة الأولى الممتدة على أربع سنوات لعملية استعراض أهداف التنمية المستدامة. وأصبحت هذه الأهداف عامل توحيد للإجراءات والخطابات بين الكيانات المنعزلة والتخصصات، وخارطة طريق مشتركة على الصعيد العالمي من أجل تكامل الجهود. وثمة إدراك متزايد بأن خطة عام ٢٠٣٠ تتعلق بتحول جوهري وكلي. بيد أن نسق التقدم فيما يتصل بهذه الخطة لا يزال بطيئا للغاية. وقد برهن المنتدى الإقليمي على الدور الحيوي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية. وقد يكون نطاق الطموح عالميا، ولكن عمل التنفيذ الحقيقي

يحدث في السياقات الوطنية والإقليمية والمحلية. ومع وجود أكثر من ١٠٠ منظمة دولية، وقرابة ٤٠٠ منظمة غير حكومية، وممثلين عن ١٧٩ دولة، وقطاع خاص نابض بالحياة، ومؤسسات أكاديمية ذات مستوى عالمي، يتيح المجتمع الدولي في جنيف، الذي غالباً ما يشار إليه باسم "جنيف الدولية"، نظاماً بيئياً فريداً ويمثل في كثير من النواحي مركز العمليات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وشدّدت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في ملاحظاتها الختامية، على أن المنتدى الإقليمي يطمح إلى التشجيع على كسر الحواجز القطاعية، والتحفيز على إيجاد حلول ابتكارية، واجتذاب جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أُدرج المنتدى الإقليمي في الخارطة بوصفه مناسبة تنظم دورياً تجمع الأوساط المعنية بالتنمية المستدامة وتشجع على التعاون. وهو يمثل أوسع محفل في المنطقة لتبادل السياسات والحلول.

٢٥ - وقبل اختتام الجلسة، أبلغت الرئيسة بالنيابة الجهات المشاركة أن مشروع تقرير المنتدى الإقليمي، بما في ذلك موجز المناقشات الذي أعدته الرئيسة، سيُوزَع عليها لإبداء تعليقاتها. وستشكل الصيغة النهائية للتقرير المساهمة الرسمية المقدمة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المقرر عقده في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩).

## موجز المناقشات الذي أعدته الرئيسة

### الجزء الرفيع المستوى في مجال السياسة العامة: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- ١ - أتاح الجزء الرفيع المستوى فرصة لمناقشة أثر الاستعراضات الوطنية الطوعية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تبادلت الجهات المشاركة وجهات النظر بشأن التحديات القائمة والدروس التي يمكن استخلاصها للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة.
- ٢ - ويمثل الرصد والإبلاغ عنصرين أساسيين من أجل تنفيذ هذه الأهداف. ويقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في استعراض عملية التنفيذ. وتطرح عملية إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية تحديات، وتتطلب القيام بالكثير من الأعمال التحضيرية، ولذلك فمن المستصوب إجراء العملية في وقت مبكر. بيد أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن جنيها من الدفعة التحفيزية التي تبثها هذه الاستعراضات في مختلف المجالات ذات الصلة بالنهوض بخطة عام ٢٠٣٠.
- ٣ - وقد قدّمت بعض البلدان في المنطقة أو هي على وشك أن تقدم استعراضا وطنيا طوعيا ثانيا. وفي حين أن التركيز في الاستعراض الأول انصبَّ إجمالا على تحديد خطط التنفيذ، فإن الاستعراض الثاني يركز تركيزا أشدّ على تغطية ما تحقق من إنجازات وما أحرز من تقدم حتى الآن.
- ٤ - وينبغي أن تعكس الاستعراضات الوطنية الطوعية الواقع الوطني. وتتيح الأعمال التحضيرية لإجراء الاستعراضات إجراء تقييم لكيفية ملاءمة الحالة الراهنة مع الالتزامات القائمة. وغالبا ما تقتزن عملية الاستعداد لإجراء الاستعراضات بعملية تحليل تترجم الأهداف والغايات إلى السياق الوطني وتوضح المسؤوليات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن اعتماد مؤشرات وطنية لتفعيل رصد تنفيذ هذه الأهداف وتحديد خطوط الأساس.
- ٥ - وتعتبر مواءمة الخطط الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ بالغة الأهمية لتيسير تنفيذ الأهداف وتعزيز تولي الحكومات المسؤولية على مختلف المستويات، وبالتالي دعم الجهود المتكاملة الضرورية لتحقيق النجاح. ويمكن أن تحفز الاستعراضات الوطنية الطوعية على اتخاذ مبادرات وطنية جديدة. ويفضي إشراك جميع المؤسسات الحكومية في ظل آلية رقابة راسخة إلى نتائج عالية الجودة. ويمكن أن يوفر التوجيه الاستراتيجي الجيد المستمد من آليات من هذا القبيل شعورا بالقدرة على تبين الوجهة ويضمن تماسك الجهود المتباينة.
- ٦ - وفيما يجري تعريف مجمل الإطار القانوني والتشغيلي على مستوى الحكومات المركزية، فإن معظم التدابير تُنفذ على المستوى دون الوطني. ولذلك، من الضروري إشراك الجهات الفاعلة دون الوطنية أيضا.
- ٧ - ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح إشراك الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي أن يقتزن النهج الذي يضم الحكومة بأسرها بنهج يضم المجتمع ككل. فالاستعراضات الوطنية الطوعية، مع أنها تكون بقيادة الحكومات، تتيح فرصة هامة لإشراك جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني والحكومات المحلية والمنظمات الدولية والجامعات وأوساط الأعمال. ويُعترف بأن مشاركة البرلمان تقدم، على وجه الخصوص، زخما كبيرا. وتساهم مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة في ضمان

تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، بطرق منها النظر في المقترحات المحددة في مجال السياسة العامة التي تقدمها فئات مختلفة.

٨ - وينبغي ألا تقتصر مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية على الأعمال التحضيرية لإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية فحسب. وقد أفسحت بعض البلدان أيضا المجال أمام المنظمات غير الحكومية لتعبير عن آرائها في العروض المتعلقة بهذه الاستعراضات. ويلزم إقامة قنوات اتصال منتظم مع هذه الجهات الفاعلة المتعددة، بطرق منها تلقي الدعم من إطار مؤسسي للمشاركة المنتظمة.

٩ - ويمكن أن تنجم عن الأعمال التحضيرية لإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية مناقشة عامة واسعة النطاق، وأن تشجع على إجراء مناقشات فيما بين مختلف الفئات. وبهذه الطريقة، تعمل هذه الاستعراضات على إذكاء الوعي وبلورة المواقف وتفضي إلى التعهد بالتزامات جديدة. ويمكنها أن تحفز على وضع خرائط طريق للتنفيذ ذات صبغة وطنية بحق، وتتجاوز الإجراءات التي تقودها الحكومات. ومع ذلك، من المهم أن توازر الحكومات عمليات وطنية من هذا القبيل عن طريق القيام باتصالات استراتيجية.

١٠ - واستفيد من الاستعراضات الوطنية الطوعية لإقامة شراكات جديدة مع مختلف الجهات الفاعلة تعطي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ زخما جديدا. ويمكن تيسير جمع الممارسات الجيدة من عدد كبير من الجهات صاحبة المصلحة وتعميمها عليها عن طريق المنصات الإلكترونية.

١١ - وتتيح هذه الاستعراضات فرصة لبحث مدى إعمال التنفيذ في إطار البرامج القطاعية أو إلى أي حد يصبح التنفيذ متكاملا بالفعل. وتساهم تعبئة العديد من الجهات الفاعلة على نطاق واسع في التوصل إلى فهم أفضل للروابط بين مختلفة أهداف التنمية المستدامة، بحيث يمكن أن يُترجم هذا الفهم إلى اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة تتسم بمزيد من الفعالية. ويمكن أن يدعم تحديد العوامل الرئيسية لتسريع وتيرة التنفيذ، من قبيل المساواة بين الجنسين أو نوعية التعليم الجيدة، نسق التقدم المحرز في التنفيذ.

١٢ - وينبغي ألا تتناول الاستعراضات الوطنية الطوعية التحديات الوطنية فحسب وإنما يتعين أن تعالج أيضا ما يترتب على الصعيد العالمي من آثار على الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. وعلى هذا النحو، فهي تتيح كذلك فرصة لإعادة النظر في التعاون الدولي.

١٣ - ويمكن استخلاص العديد من الدروس من خبرات البلدان الأخرى المتعلقة بإعداد استعراضاتها. واعترف بقيمة المنصات والآليات التي تُيسر تبادل تلك الخبرات، بما في ذلك إسهامات شبكات جهات التنسيق الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

١٤ - ويمكن أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية مفيدة أيضا في مجال التعاون دون الإقليمي، بما أن البلدان مدعوة، خلال عملية إجراء الاستعراضات، إلى أن تناقش مع بلدان أخرى كيف يمكن للجهود المبذولة تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة أن تحت على توثيق التعاون، بما في ذلك فيما يتصل بعمليات التكامل المشتركة للاتحاد الأوروبي.

١٥ - ويمكن أن يساهم التعاون الدولي بمدخلات ملموسة تعود بالنفع على عملية الاستعراض. وفيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة، أتاحت التوصيات الصادرة عن البعثات المشتركة بين الوكالات للتعميم والتسريع ودعم السياسات، بما في ذلك تحديد عوامل التسريع الرئيسية، رؤى مفيدة يمكن أن يُسترشد بها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- ١٦ - وكان هناك اتفاق واسع على أن جمع البيانات اللازمة لدعم الاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة يشكل تحدياً كبيراً، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة تصنيف البيانات. ويوفر إعداد الاستعراضات محور استقطاب يتيح تحديد أوجه القصور الموجودة في القدرات الإحصائية ومعالجتها. وتسهم منصات الإبلاغ الوطنية التي تشمل توثيق البيانات الوصفية المتعلقة بالمؤشرات في إحراز تقدم.
- ١٧ - وينبغي اعتبار الاستعراضات الوطنية الطوعية نقطة انطلاق رحلة طويلة في سبيل الإصلاحات الإنمائية والتحويلات الاجتماعية. وتشكل هذه الاستعراضات جزءاً من العملية المستمرة لاستعراض التقدم المحرز وتعديل الإجراءات في مجال السياسة العامة. وقد تتخذ هذه العملية أشكالاً مختلفة حسب الترتيبات المؤسسية الخاصة بكل بلد، ولكن من المسلم به أن عمليات التخطيط والمنظورات الشاملة لعدة قطاعات المتسمة بالتكامل تفيده بشدة هذه الجهود.
- ١٨ - ويضطلع الابتكار بدور خاص في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، أنشئت منظمات بعينها من أجل طرح أفكار خلاقة، وتحديد الثغرات في التنفيذ والتمويل، واقتراح حلول نموذجية، وإذكاء الوعي العام. فالابتكارات العلمية والاجتماعية تنطوي على إمكانات هائلة يجدر تسخيرها من أجل كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب.
- ١٩ - وجرى تأكيد الأثر التحويلي لأهداف التنمية المستدامة، حيث إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يدفع إلى القيام بإصلاحات إدارية واتباع طرق جديدة لتقرير السياسات تكسر الحواجز القطاعية وتصل إلى مختلف الفئات المستهدفة. بيد أن استخدام ترتيبات الحوكمة الموجودة مسبقاً، قدر المستطاع، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج أسرع.
- ٢٠ - ومن خلال تبادل الرسائل الرئيسية المنبثقة عن جلسة التشاور التحضيرية مع المجتمع المدني يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس، شدد ممثل المجتمع المدني على أهمية التعليم والتعلم، بما في ذلك لصالح الفئات المهمشة وفي جميع مراحل الحياة. ويُفتقر في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى العمل اللائق والحماية الاجتماعية. وينبغي أن تحفز السياسات نمو الرفاه عوضاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي. فأوجه عدم المساواة آخذة في الازدياد، والعديد من الأشخاص يتعرضون للتمييز والاستبعاد. وبهدف التصدي لتغير المناخ، من الأهمية بمكان كفالة الحصول العادل على الطاقة المستدامة، ولا سيما الحصول على الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق لصالح الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومن الضروري إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان المشاركة الشاملة في عمليات صنع القرار عن طريق الإفصاح الاستباقي عن المعلومات العامة وكذلك الحصول على المعلومات، وفقاً للاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس).

## حلقتنا النقاش المركزان

### التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي: نقمة أم نعمة للتنمية المستدامة؟

- ٢١ - يحمل التغيير التكنولوجي الذي تقوده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعوداً كبيرة للتنمية المستدامة. ويمكن تقديم إسهامات معينة في مجال التعلم، والتصدي لتغير المناخ، والمشاركة العامة، والصحة، والحد من تكاليف المعاملات، وزيادة الإنتاجية، بسبل منها تيسير التجارة.

٢٢ - وهناك عدد من التكنولوجيات الواعدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، وإنترنت الأشياء، والمركبات المسيرة عن بعد، التي تنهض بالتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة. ويمكن أن تقلل هذه التكنولوجيات من أوجه عدم المساواة عن طريق توفير فرص جديدة للشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمساعدة في سد الفجوة بين الجنسين والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

٢٣ - ومع ذلك، هناك أيضا آثار سلبية محتملة وفجوات ناشئة يتعين التصدي لها. وتشمل التحديات المطروحة مسائل الخصوصية، وحماية البيانات، وأمن الفضاء الإلكتروني، والاستعمال الأخلاقي للبيانات. وتشكل الرقمنة مصدرا للدينامية الاقتصادية، ولكنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى تغييرات جذرية في أسواق العمل، وإلى نشوء طلبات جديدة على المهارات تكشف عن مواطن ضعف بعض العمال.

٢٤ - ويشكل تيسير إمكانية الوصول المنصف وضمان القدرة على تحمل التكاليف وتشجيع اكتساب المهارات الرقمية وتعزيز الثقة عناصر حاسمة لجني الفوائد وتجنب العثرات. ويمكن أن يدعم وضع المعايير التشغيل البيني وأن يعزز الثقة في السوق.

٢٥ - ويلزم توفير بيئة مؤاتية تُراعى فيها الجوانب الشاملة لعدة قطاعات من أجل كفاءة مواصلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحداثها أثرا إيجابيا في أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ستختلف اللوائح التنظيمية والسياسات ونماذج الاستثمار المناسبة باختلاف الظروف ومستويات التنمية على الصعيد الوطني. وسيساعد كفاءة ملاءمة مختلف هذه الجوانب للغرض المنشود على زيادة إشراك القطاع الخاص وسيؤدي إلى تعزيز الابتكار.

٢٦ - وينبغي أن تضطلع السلطات الوطنية بدور رائد في النهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة. ولكن يتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تعمل معا، وينبغي أن تكون الحكومات منفتحة على تأثير المجتمع المدني والقطاع الصناعي. ومن الضروري إقامة الشراكات في جميع القطاعات من أجل إحراز تقدم، ويؤدي التعاون الدولي دورا مهما أيضا. ويمكن أن يتيح تبادل الممارسات السليمة تحديدا الجوانب القابلة للتكرار بين البلدان.

٢٧ - وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يرد ذكرها كثيرا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فهي عوامل تمكينية شاملة تسهم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وقد استفاد المجتمع العالمي خلال السنوات الـ ١٤ الماضية من نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك من خلال التأكيد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تركز على الإنسان، من أجل كفاءة عدم تخلف أي أحد عن الركب وإيلاء الاحترام الواجب لجميع الجوانب الأخلاقية. وتكتسي المواءمة الحالية بين القمة العالمية لمجتمع المعلومات والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أهمية قصوى.

### كيف يمكن قياس التقدم المحرز؟ البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

٢٨ - يجرى المجتمع الإحصائي تقدما مطردا في مجال تحسين توافر البيانات اللازمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن المؤشرات المبينة في إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحدها لن تكون كافية. ويعمل العديد من البلدان

على وضع مؤشرات وطنية إضافية بغية اتخاذ إجراءات سياساتية أكثر استنارة على المستويين الوطني والمحلي. ويكتسب كل من استخدام التكنولوجيات الجديدة لتقليل التكلفة وتخفيف العبء عن الجهات المستجيبة، واستخدام البيانات النوعية ومؤشرات العمليات أهمية في مجال تحسين البيانات وتوافرها لاتخاذ القرارات. ويتسم البعد الإقليمي بأهمية أساسية لإجراء المقارنة مع البلدان التي تمرُّ بأوضاع مماثلة والتعلم منها. وتشكل خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أداة لتقديم التوجيهات وينبغي تحديثها.

٢٩ - ويلزم توفير موارد مالية إضافية لتطوير القدرات الإحصائية الوطنية وتحديث النظم الحالية في إطار الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية الخاصة بالمعلومات. فبدون هذه الموارد الإضافية، ستركز النظم الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات بدلا من التحليل والنشر، وعلى القطاعات الاقتصادية بدلا من الجوانب الاجتماعية والبيئية.

٣٠ - وهناك العديد من الأمثلة على استخدام البيانات من أجل وضع السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ولكن هناك أيضا إمكانات كبيرة للتحسين في هذا المجال. وبغية جعل البيانات في صلب عملية صنع القرارات، ينبغي زيادة القدرات في مجالي استخدام البيانات وتحليلها عن طريق تحسين إمكانية الوصول إليها، وتعزيز ثقافة البيانات المفتوحة، وإشراك المكاتب الإحصائية الوطنية وصناع القرار معا في العمليات التحليلية. ومن الضروري الاستعانة بالوسطاء بين الجهات المنتجة للبيانات وصناع السياسات بغية تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات البيانات، لا سيما فيما يتعلق بأبعاد الإنصاف.

٣١ - وهناك حاجة واضحة إلى تحسين عملية تصنيف البيانات من أجل إعطاء صورة أكمل عن الفئات المتروكة خلف الركب. وينبغي أيضا بذل جهود تكميلية لجمع البيانات عن القضايا الحساسة، من قبيل حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ولكل من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني دور يؤديه كجهة منتجة ومستخدمة للبيانات على حد سواء. وينبغي أن تبحث دوائر الإحصاءات الرسمية عن جهات شريكة يمكنها أن تقدم قيمة مضافة. وهناك حاجة إلى زيادة الوضوح بشأن المداخل المتاحة للممثلين من هذه المجموعات صاحبة المصلحة للتعاون مع دوائر الإحصاءات الرسمية والاضطلاع بدور رسمي في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة.

## اجتماعات المائدة المستديرة

اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الأولى)

### التعلم بلا حدود: التعلم مدى الحياة والتعليم الشامل للجميع

٣٢ - إن كفاءة التعليم الشامل والجيد للجميع أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ضمان توفير الإنصاف في فرص الحصول على التعليم والتدريب لأكثر فئات المجتمع ضعفا إجراء نقلة نوعية. ويتعين فهم الإدماج في التعليم بوصفه عملية تنطوي على تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع المتعلمين في جميع مراحل الحياة.

٣٣ - ومع أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حققت معدلات عالية على صعيد المشاركة في التعليم الأساسي، لا تزال الفوارق قائمة من حيث الثروة والموقع ونوع الجنس والعمر والإعاقة. وتتطلب نظم

التعليم الشامل للجميع إعادة تنظيم التعليم المتخصص وإدماج جميع المتعلمين في المدارس النظامية بهدف عدم فصل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عن أقرانهم.

٣٤ - وغالبا ما تترك الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال من الأقليات العرقية، خلف الركب وتعاني بسبب المواقف الاجتماعية التي تنطوي على وصم هذه الفئات، وتحد من فرصها، وتُقلل من ثقتها بنفسها. ومن الأهمية بمكان حشد جميع شرائح المجتمع وإشراكها من أجل التغلب على مقاومة الإدماج.

٣٥ - ومن الضروري أن يقترن التغيير في السياسات التعليمية باستثمارات طويلة الأجل في مجال القدرات وإنشاء هياكل حكومية فعالة على جميع المستويات. ويكتسي الاستثمار في تدريب المدرسين والمعلمين على الكفاءات أهمية حاسمة لتنفيذ المناهج بفعالية وضمان جودة التعليم.

٣٦ - ويتعين أن تتمحور الإصلاحات في مجال التعليم حول تعلم الطلاب، ويتعين أن تكون التدخلات السياساتية متسقة واستشرافية. وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة التعليم في تدريب المعلمين، والمضمون والجدوى، والنهج التربوية، والتقييمات والتقديرية التقويمية. وهناك حاجة إلى اتباع نهج شاملة إزاء تقييم التعلم، باستخدام مجموعة متنوعة من التدابير لأغراض التقييم على الصعيد الوطني ودون الوطني. ويسمح تحسين جمع البيانات، فضلاً عن وضع التصنيفات حسب الفئات الفرعية الرئيسية، بإجراء تحليل مفصل للاتجاهات.

٣٧ - وينبغي تنويع فرص التعلم من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة للمتعلمين. وتكفل إتاحة فرص التعليم والتعلم لكبار السن مشاركتهم ومساهماتهم بشكل كامل في المجتمع، فضلاً عن تطوير مجموعة مهاراتهم. وتؤدي إمكانية التعلم مدى الحياة إلى توسيع نطاق الخيارات الفردية من حيث التمكين وتقرير المصير وتحقيق الإنجازات.

٣٨ - ويكتسي تعميم التكنولوجيا الرقمية في صفوف كبار السن أهمية حاسمة لإتاحة مشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمثل توافر التكنولوجيا وتيسير الوصول إليها شرطين أساسيين لتحقيق هذا الإدماج. ويتعين أن يستخدم التدريب الرقمي منهجيات مكيّفة حسب احتياجات المجموعة المستهدفة ويتعين أن يصل التدريب إلى جميع المتعلمين، حتى في المناطق النائية.

**اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الثانية)**

**قوة المعارف من أجل التغيير: التعليم والتعلم بوصفهما عاملين دافعين للتنمية المستدامة**

٣٩ - يُمكن التعليم من أجل التنمية المستدامة المتعلمين من اتخاذ قرارات مستنيرة ومسؤولة لإقامة مجتمعات مستدامة. ويتعين أن يكون المواطنون من جميع الأعمار قادرين على اكتساب المعارف والمهارات وتكوين المواقف وتنمية القيم من أجل دعم التحول نحو مستقبل أكثر استدامة.

٤٠ - ويتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة اتباع نهج مبتكرة إزاء التعليم، بما في ذلك تنقيح مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي، وبيئات التعلم. ويمثل التعليم من أجل التنمية المستدامة موضوعاً صعباً وواسع النطاق، إذ يتجاوز إلى حد بعيد المقررات التقليدية والتعليم المتخصص في مجال القضايا البيئية. ومن الضروري التفكير على نطاق أوسع في الغرض والنتائج المرجوة من التعليم من أجل زيادة الإسهام بشكل مباشر في التغييرات المستدامة.

٤١ - ولا ينحصر التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم الرسمي أو في الفصول الدراسية بل يمكن أن يتم في بيئات متنوعة، باستخدام منهجيات مبتكرة وسياقات غير رسمية. ويتمحور التعلم والتدريس الفعالان حول المتعلم ويستندان إلى عناصر تفاعلية واستكشافية تشمل "التعلم عن طريق الممارسة" و "التعلم في الطبيعة"، بسبل منها على سبيل المثال التعليم في الغابات، وذلك من أجل حفز المتعلمين من جميع الأعمار على التصرف بشكل يراعي الاستدامة.

٤٢ - ويتعين أن تنطوي عمليات التعلم على إشراك الجهات صاحبة المصلحة ذات الأدوار والخلفيات المختلفة بصورة فاعلة في إحداث التغيير على مستوى العمليات والنظم والأنشطة اليومية. ويحفز التعلم متعدد الجهات صاحبة المصلحة التعلم الاجتماعي أو الابتكار الاجتماعي الذي يكون في كثير من الأحيان مُكمِّلاً للتكنولوجيات الجديدة.

٤٣ - وبالإضافة إلى ضرورة اكتساب المهارات التكنولوجية الجديدة وإدخال الابتكارات لمواجهة التحديات البيئية، يتعين معالجة عوامل أخرى مثل مسائل المواطنة العالمية والتغيير السلوكي ومبادئ التضامن. وسيلزم تغيير الأسلوب التقليدي التنازلي المتبع في إيصال المعارف واتباع مسار تصاعدي في التعلم، وهو ما يتوافق مع تعزيز الكفاءات الأساسية من قبيل صنع القرارات على نحو تعاوني.

٤٤ - ومن الضروري توافر الالتزامات السياسية لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج وتزويد المدرسين والمعلمين بالكفاءات اللازمة، في حين يمثل التمويل الكافي شرطاً أساسياً لهذه الجهود. ويؤدي إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الهياكل المؤسسية إلى تعزيز السياسات المتناسكة والمتكاملة من أجل تهيئة مجتمعات مستدامة. وتُظهر أمثلة من مختلف البلدان التعاون الفعال بين وزارات التعليم والوزارات القطاعية المتنوعة، فضلاً عن إنشاء وحدات خاصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة داخل الهيكل الوزاري، عقب إجراء عمليات تشاور بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة.

٤٥ - ومن الضروري أيضاً إقامة التعاون الدولي والشراكات والشبكات لمواصلة تعريف التعليم وتغييره ليصبح تعليماً من أجل التنمية المستدامة ولتعزيز نظم ضمان وتحسين الجودة التي تدعم التعلم المفوضي إلى التحول.

### اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الأولى)

#### النمو الذي نصبو إليه: حلول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام

٤٦ - إن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام جهداً معقداً. فهو يتطلب حشد الاستثمارات وتسخير إمكانات التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي لدعم التنمية الأكثر إنصافاً والمنفصلة عن التدهور البيئي من خلال الحوافز والسياسات المناسبة.

٤٧ - ويمكن أن يكون للرقمنة آثار متعددة على الإنتاجية والعمالة والتجارة. ولدى المؤسسات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمال أيضاً، فرص كثيرة للاستفادة من الثورة الرقمية الحالية القادرة على تخفيض تكاليف المعاملات وتعزيز القدرة التنافسية. وفي الوقت نفسه، تطرح مسألة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة تحديات ومخاطر متعددة يتعين فهمها جيداً.

٤٨ - وينبغي تعزيز التكيف المؤسسي والهياكل الأساسية المناسبة وتعميم الممارسات التجارية السلمية مع تجنب الإقصاء الاجتماعي. غير أن الاستثمارات لا تكفي في كثير من الأحيان وثمة تحديات مطروحة

فيما يتعلق بالتواصل المحدد الأهداف بين صناعات السياسات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ فهذه المؤسسات تجد نفسها في وضع مجحف بشكل خاص من حيث فرص التجارة والحصول على التمويل. ويلزم بذل الجهود في مجال تيسير التجارة، بسبل منها التعاون بين القطاعين العام والخاص، بغية تخفيض تكلفة التجارة وتيسير الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٤٩ - وتنطوي التكنولوجيات الرقمية على آفاق واعدة، بما في ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكن إدماج هذه التكنولوجيات في نماذج الأعمال ليس بالأمر السهل. وسيكون من الضروري تعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية وتحسين نظم التعليم التقليدية لكفالة توافر واستخدام المعارف ذات الصلة. ويسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحرير ما يلزم من استثمارات في الهياكل الأساسية وكفالة التشغيل البيئي بين النظم الرقمية.

٥٠ - وينبغي فصل النمو عن التدهور البيئي من خلال نشر المعارف والتكنولوجيات التي تعزز عمليات الإنتاج والهياكل الأساسية النظيفة والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. ومن الضروري النظر في سلسلة القيمة بأكملها بغية زيادة إنتاجية الموارد وإقامة اقتصاد دائري ييسر عملية الفصل هذه. وستلزم المشاركة الواسعة من جانب الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك فيما يتعلق برصد النتائج. ومع ذلك، رأى بعض المشاركين أن من الضروري وضع السياسات الإيجابية المتعلقة بمرحلة ما بعد النمو بدلاً من القيام بعملية الفصل.

٥١ - ويمكن أن تؤدي عمليات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمناخ وغير ذلك من عمليات الكشف عن المعلومات البيئية إلى تعزيز الشفافية بشأن استراتيجيات الاستثمار التي تتبعها الشركات وأن تسهم في جمع التمويل اللازم لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومن الضروري زيادة الوعي لدى الجمهور حرصاً على ازدياد الطلب على المنتجات المالية الخضراء.

٥٢ - وينبغي تعميم فوائد التغيير التكنولوجي بشكل عادل، وفقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لتجنب التوصل إلى وضع قد يؤدي فيه الابتكار التكنولوجي إلى نشوء احتكارات خاصة تفضي في نهاية المطاف إلى تقييد المنافسة وإلى آثار ضارة أخرى.

٥٣ - وتتسم الأدوات التقليدية المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي، بقدر كبير من المحدودية. وينبغي استكشاف المؤشرات البديلة التي ترصد على نحو أفضل الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الاقتصادية. وقد يقوّض التركيز على النمو، على النحو المقاس به حالياً، تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٥٤ - ويؤدي التعاون الدولي دوراً رئيسياً في تعزيز النمو المستدام والشامل، بسبل منها وضع معايير دولية يتعين أيضاً أن تلبّي احتياجات البلدان النامية.

**اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الثانية)**

**مستقبل العمل: العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع**

٥٥ - تؤثر التغيرات التكنولوجية والديمقراطية في ديناميات أسواق العمل. وتشمل التحديات التي تؤثر على منظمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تلك التي تتعلق بعدم المساواة في دخول سوق العمل، والفجوة في الأجور بين الجنسين، والتمييز، وبطالة الشباب، والقطاع غير الرسمي، وعدم إدماج العمال المهاجرين.

ويمكن أن تكون المحددات الاجتماعية للصحة، مثل ظروف العمل السيئة أو الخطرة وعدم ضمان الحصول على دخل، من الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة، وينبغي معالجتها.

٥٦ - وينبغي النظر إلى الابتكارات التكنولوجية نظرة إيجابية. فستلغى بعض الوظائف، ولكن ستستحدث وظائف أخرى. ومن الأهمية بمكان وجود بيئة مواتية فعالة للأعمال التجارية تشجع على الابتكار والاستثمار ومن ثم الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فاستمرار الحوار وإقامة الشراكات بين الأعمال التجارية والحكومة، في مجال المهارات على سبيل المثال، سيكون شرطاً أساسياً للنجاح. ومن الضروري منح الحق في التعلم مدى الحياة للجميع. وهناك حاجة أيضاً إلى سياسات نشطة لسوق العمل تستهدف الشباب والراشدين وكبار السن.

٥٧ - والعمالة الكاملة والمنتجة للرجال والنساء هدف أساسي، في حين أن المساواة بين الجنسين عامل مسرع لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تعزيز تلك الأهداف وجود بيئة مواتية للأعمال التجارية من أجل إيجاد فرص عمل والاستثمار والابتكار. وسيدعم استمرار الحوار بين الحكومات والأعمال التجارية والنقابات العمالية إحراز تقدم وتحقيق الشمول. ومن الأهمية بمكان احترام جدول أعمال معياري يشمل حقوق العمال الأساسية، وبرامج الحماية الاجتماعية الإلزامية، وأجر يكفل ظروف معيشة مناسبة، وتحديد ساعات العمل، وتوفير الحماية فيما يتعلق بالسلامة والصحة.

٥٨ - ولا يزال التصدي للتمييز في سوق العمل، لا سيما جميع أشكال التحيز الجنساني وتلك التي تتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المسنين، من الشواغل الرئيسية. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في صميم تنفيذ جميع السياسات والإجراءات الرامية إلى كفالة العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

٥٩ - وتأمين الرعاية ذات النوعية الجيدة للأطفال يُعدُّهم للمستقبل ويحسن فرص العمل للمرأة. ويمكن أن يسهم الاستثمار في تأمين رعاية الطفل الجيدة والمجانية والشاملة إلى حد كبير في تحسين إمكانيات توظيف المرأة وأجرها.

٦٠ - ومن الأهمية بمكان اتساق السياسات واتباع نهج متعدد الأوجه لإحراز تقدم في تنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري إشراك الشركاء والجهات الفاعلة الأخرى، بسبل منها اللجان الثلاثية التي تشمل الحكومات والنقابات وأرباب العمل. ويمكن أن تشمل أطر السياسات الشاملة التي تعمم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهدافاً لإيجاد فرص عمل، وتنمية المهارات، والحد الأدنى للأجور، وبرامج مباشرة الأعمال الحرة.

٦١ - ولا تزال بطالة الشباب تمثل مشكلة رئيسية في العديد من البلدان. ويمكن للشراكات بين الحكومة والأعمال التجارية وقطاعات التعليم أن تحسن فرص الشباب في سوق العمل من خلال تحديد ومعالجة الثغرات في المهارات، بسبل منها إتاحة فرص للتدريب الداخلي والتدريب المهني. ويمكن أن يشمل الدعم المقدم للشباب في إطار المساعي لإيجاد فرص العمل أيضاً السياسات التي تشجع المخاطرة ومباشرة الأعمال الحرة.

٦٢ - وتؤدي التجارة إلى زيادة الطلب على العمال المهرة وزيادة حجم القطاع النظامي. وهي تدعم إيجاد فرص عمل وزيادة الأجور والحد من الفقر، ولكن لها أيضاً آثار على توزيع الدخل. والتعاون الدولي ضروري للتصدي للنزعة الحمائية.

٦٣ - وبحسب ممثلي المجتمع المدني، لا تزال المنطقة تعاني أوجه قصور فيما يتعلق بالعمل اللائق، على الرغم من بعض المبادرات الجيدة. ولا تزال الممارسات الحالية المتصلة بالحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي غير كافية، ولا تزال بعض البلدان تشهد انتهاكات للحقوق الأساسية، بما في ذلك العمل القسري وعمل الأطفال. والحيز المتاح لمشاركة الشباب في الحوار الاجتماعي محدود، ولا يوجد عدد كاف من الوظائف الجيدة لهم. وينبغي مراعاة توصيات اللجنة العالمية لمستقبل العمل فيما يتعلق بضرورة الاستثمار في الأشخاص والوظائف والمؤسسات وإيجاد ضمانات عالمية للعمل.

### اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الأولى)

#### سد الفجوة: تحقيق قدر أكبر من الدخل والمساواة الاقتصادية

٦٤ - ارتفعت نسبة اللامساواة داخل البلدان على الصعيد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية. وتفسد الديناميات القائمة على الثراء الفاحش والسلطة والإقصاء العمليات السياسية، وتجب عن الشعوب والبلدان المحرومة منافع العولمة والنمو. ويؤدي تفاوت الدخل إلى انقسام الإنسانية ويقوّض التنمية المستدامة للأمم.

٦٥ - ومن المتوقع أن يظلّ الفقر من بين التحديات المستمرة التي تواجه البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتضرر سكان الأرياف بشكل خاص، وعادة ما يكون لديهم فرص عمل أقل ونظم حماية اجتماعية أضعف. وتؤدي الاستثمارات الصغيرة، بسبب منها التحويلات المالية، دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الريفية، ودعم تنويع الدخل، والحد من التفاوت بين المجتمعات الريفية والحضرية.

٦٦ - وتبرز مشاكل كبيرة تتصل بقياس عدم المساواة. ويؤدي اختلاف مصادر البيانات والمؤشرات إلى نتائج مختلفة. فاستخدام بيانات الاستهلاك عادة ما يعطي صورة أفضل من تلك التي تعطيها المؤشرات التي تستند إلى الدخل. ولا يزال معامل جيني حساساً لذيّل التوزيع ولكنه يتيح المقارنة بين البلدان وتجميع البيانات المتعلقة بعدم المساواة على الصعيد العالمي. ويخلط تحليل نسبة ٤٠ في المائة الواقعة في أسفل التوزيع أكثر الفئات ضعفاً مع الطبقة المتوسطة. ويقدم تحليل نسبة ١ في المائة الواقعة في أعلى التوزيع بعض المعلومات عن الدخل وتركز الثروة، ولكنه لا يقدم أي معلومات عن أشد الفئات ضعفاً. ويمثل توافر بيانات جيدة النوعية ومصنفة بشأن عدم المساواة والفقر شرطاً مسبقاً لتصميم السياسات المناسبة.

٦٧ - والحماية الاجتماعية الشاملة ضرورية للحد من أوجه اللامساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الأكثر إلحاحاً في توسيع نطاق التغطية وتحسين فعالية الاستهداف. ولكن معظم البلدان تواجه صعوبات تتعلق بالاختلالات المالية والدين العام المفرط، مما يفرض قيوداً على توسيع برامج إعادة التوزيع. ويمكن إيجاد حيز مالي عن طريق إعادة تخصيص الإنفاق من القطاعات الحكومية الأخرى، أو زيادة الإيرادات الضريبية، أو توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي وزيادة مساهماته. وينبغي أيضاً تعزيز الحوار بشأن السياسات في مجال التنفيذ التدريجي للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والمعايير الدنيا للأمن الغذائي والتغذية.

٦٨ - ويخضع استخدام سياسات إعادة توزيع الدخل لقيود أخرى. فالإفراط في إعادة التوزيع يمكن أن يقوّض الإنتاجية والابتكار، والحوافز على العمل. والقدرة السياسية والإدارية على تنفيذ برامج إعادة

التوزيع الموجهة جيدا محدودة. ويجب أن تركز سياسات إعادة التوزيع على الفئات الأكثر ضعفا. وتشمل الأمثلة الناجحة سياسات سوق العمل النشطة، أو دعم المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة، أو دعم الدخل المتوقف على دخول سوق العمل في نهاية المطاف.

٦٩ - ويمكن لتوفير المنافع العامة العالية الجودة، مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو البنى التحتية التقنية والبلدية أو الأمن العام، المتاحة لجميع الفئات، أن يحسن أيضا فرص الفئات المستبعدة في الأجل الطويل. ويمكن المساعدة على الحد من أوجه اللامساواة من خلال القضاء على تشوهات السوق التي تؤدي إلى الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي أو تهميئ مواقع متميزة لبعض الفئات.

### اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الثانية)

#### في سبيل عالم متكافأ فيه الفرص: مكافحة عدم المساواة الناجمة عن الإقصاء والتمييز

٧٠ - على الرغم من التقدم المحرز في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في معالجة أوجه اللامساواة الاجتماعية، كثيرا ما تخفي المتوسطات الإقليمية والوطنية أوجه اللامساواة الرئيسية. ولا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بأوجه اللامساواة بين مختلف الفئات السكانية والمناطق الجغرافية، ولا سيما بين المناطق الحضرية والريفية. ويتخذ التمييز أشكالا عديدة ويمكن أن يتصل بنوع الجنس أو العرق أو الأصل أو العمر أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو غير ذلك من العوامل، التي يمكن أن تتداخل في بعض الأحيان. ويؤثر التمييز والتمييز على الوضع القانوني والإداري للأشخاص المعنيين وعلى متوسط العمر المتوقع لهم ورفاههم وصحتهم، على سبيل المثال.

٧١ - وفي السنوات الأخيرة، كانت الإنجازات المحققة في المنطقة في مجالات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكين المرأة والفتاة متفاوتة، مع حدوث انتكاسات في بعض المجالات. ويشكل العنف ضد المرأة والفتاة ظاهرة مستمرة لم يتمكن أي بلد بعد من القضاء عليها. ويعد اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات لمكافحة العنف والتمييز على أساس نوع الجنس الاستراتيجية الأكثر فعالية، بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية، ووضع سياسات وتنمية القدرات. ويمكن في مرحلة مبكرة جدا تفادي حالات عدم التكافؤ بين الجنسين بمعالجة خيار الإجهاض الانتقائي حسب جنس الجنين، الذي يفضل البنين على البنات.

٧٢ - ومن بالغ الأهمية معالجة المحددات الاجتماعية للصحة للحد من أوجه عدم المساواة في المجال الصحي وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الرفاه وتحقيق مزيد من الإنصاف في توزيعها، وزيادة متوسط العمر المتوقع بين مختلف فئات السكان، والحد من الاعتلال والوفيات في جميع أنحاء المنطقة. وتتأثر الصحة بالافتقار إلى إمكانية الحصول على السكن الملائم واللائق والمستدام والميسور التكلفة، وبانعدام الأمن في مجالات الغذاء والدخل والعمالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشعور بالانتماء والشعور بالأمان من الأمور الهامة لجميع الأفراد. وفي هذا السياق، يمكن للمبادرات المجتمعية التي يقودها الأقران أن تحقق نتائج إيجابية لأفراد الفئات المهمشة من خلال إتاحة فرص للأفراد للتعلم والتفاعل مع بعضهم البعض في المسائل المتصلة بالصحة وغيرها من جوانب الحياة المجتمعية.

٧٣ - والكيانات على المستوى المحلي في وضع يؤهلها لصياغة سياسات ومشاريع الإدماج الاجتماعي وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك من أجل الأقليات الإثنية، مثل الروما والمهاجرين. وقد أثبت تطوير

المهارات وتوفير فرص العمل وتعزيز التفاعل مع المجموعات السكانية الأخرى فعاليته في الحد من التوترات الاجتماعية والتصدي للتمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٧٤ - وهناك مجموعة من التدخلات المتاحة لمنع مختلف أشكال التمييز والتصدي لها، وتتراوح بين الأدوات الصلبة، مثل القوانين والأنظمة، والأدوات الناعمة، من قبيل التوعية والحوار. ومن الضروري في جميع النهج المتبعة الاستماع لأصوات الأشخاص المتضررين، والمراعاة التامة لتنوع المجتمعات في جميع مراحل عملية وضع السياسات.

**اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الأولى)**

**العمل من أجل المناخ: تكثيف السياسات والإجراءات وأنشطة التوعية المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة**

٧٥ - تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات وأكثرها إلحاحاً في الوقت الحالي. وسيطلب التصدي لهذا التحدي إدخال تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية بعيدة الأثر. ومن المهم احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وحتى الآن، من الواضح أن الإجراءات المتخذة من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي وفي المنطقة لا تزال غير كافية، كما يتضح من التحليل الذي أجراه كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً في تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٨ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الخاص المعنون "آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، والصادر عام ٢٠١٨. وينبغي توسيع نطاق العمل على الصعيد السياسي، ولا بد من مواصلة تعبئة مجموعات رئيسية مثل المستهلكين والمجتمع المدني والشباب، ويتعين الاستفادة بصورة تامة من الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي ونماذج الأعمال والتمويل المستدامة. وتتوفر لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إمكانية القيام بدور رائد في اتخاذ إجراءات مناخية حاسمة.

٧٦ - ويشكل اتفاق باريس الإطار المتعدد الأطراف الرئيسي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وحشد التمويل اللازم له. ومن الأهمية بمكان أن يُدعم الاتفاق باتخاذ إجراءات عملية وتنفيذها كاملاً. وتمثل مجموعة التدابير المتفق عليها في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في كاتوفيتشي، بولندا، خطوة هامة في هذا الاتجاه، وتحدد الإجراءات والآليات الأساسية لتنفيذ اتفاق باريس.

٧٧ - ويتعين على جميع الجهات المعنية، سواء الحكومية أو غير الحكومية، اتخاذ إجراءات هامة بشأن تغير المناخ وتقديم الإسهامات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى الصعيد الوطني، يمكن للحكومات والبرلمانات النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة قانونية وتنظيمية ومالية، مثل تسعير الكربون، للتخفيف من تغير المناخ. ويمكن أن تؤدي السلطات والمؤسسات المحلية دوراً هاماً في إيجاد الحلول المنخفضة الكربون التي تتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية. وتقدم الحلول القائمة على الطبيعة أيضاً خيارات فعالة للتصدي لتغير المناخ مع الإسهام في نفس الوقت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويضطلع المجتمع المدني بدور رئيسي في زيادة الوعي بتغير المناخ، وتغيير الأنماط السلوكية، والإسهام في الإجراءات المتعلقة بالمناخ على الصعيدين الوطني والمحلي.

٧٨ - وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق النطاق اللازم للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ بدون مشاركة الأعمال التجارية والقطاع الخاص. وتتزايد نماذج الأعمال التجارية وممارسات الإبلاغ التي تتسم بقدر

أكبر من الاستدامة. وسيكون للقطاع الخاص أهمية حاسمة في المساعدة على نشر الحلول المبتكرة واستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل التصدي لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري إطلاق موارد القطاع الخاص وإعادة توجيهها نحو التخفيف من آثار تغير المناخ، إلى جانب مصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.

٧٩ - ومن المهم إدراج منظور جنساني في العمل المناخي. ويمكن أن يساعد بناء قدرات الموظفين الحكوميين وإشراك المجتمع المدني والفئات المجتمعية على إدماج الاعتبارات الجنسانية عند وضع سياسات وتدابير محددة بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته. وكما يتضح من الأمثلة العملية، سيسهم إشراك المرأة في التعجيل بالعمل المناخي الذي تشتد الحاجة إليه.

اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الثانية)

### مواجهة تغير المناخ: تعزيز القدرة على الصمود والتكيف

٨٠ - تُعد منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا شديدة التعرض للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية. وبسبب تغير المناخ، ازداد تواتر وحدة الظواهر البالغة الشدة في المنطقة، التي شهدت المزيد من موجات الحر وحرائق الغابات والأمطار الغزيرة والفيضانات وحالات الجفاف. ولم تُخلف الكوارث الطبيعية أعداداً كبيرة من الضحايا فحسب، بل أسفرت أيضاً عن عواقب صحية خطيرة وخسائر اقتصادية وأضرار في البنى التحتية، وأضعفت النمو الاقتصادي وإمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

٨١ - ويرتبط العديد من الظواهر الجوية البالغة الشدة وآثار تغير المناخ بالمياه (مثل الفيضانات وحالات الجفاف). وبما أن أغلبية موارد المياه العذبة في المنطقة تعبر الحدود، يمكن أن يساعد التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي في مجال التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في منع الآثار السلبية للتدابير الانفرادية، ويجعل تدابير التكيف أكثر فعالية.

٨٢ - ومن الضروري وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها، تمسها مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، من أجل التصدي لاستمرار تزايد المخاطر المناخية في المنطقة. وينبغي إدماج الجوانب الجنسانية في هذه الاستراتيجيات. ويكتسب اعتماد نهج التخطيط المكاني الملائمة والمراعية للمناخ أهمية خاصة لمنع حدوث الكوارث في المستقبل وللتخفيف من آثارها بصورة فعالة، والحيلولة دون هدر الموارد العامة.

٨٣ - ومن المتوقع أن يكون لتغير المناخ أثر ضار على الصحة. ومن الضروري أن تكون خدمات الرعاية الصحية مستعدة للتصرف بسرعة لا سيما من أجل تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان. ولكفالة استجابة القطاع الصحي بصورة سريعة وفعالة، ينبغي إشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في عمليات التحضير والتخطيط لحالات الطوارئ. وينبغي أن تصبح مسائل الصحة جزءاً لا يتجزأ من خطط التكيف الوطنية، وينبغي إدراج الاعتبارات الصحية في استراتيجيات التكيف في القطاعات الأخرى. وقد أثبتت الخطط التي تتناول التدخلات الصحية في إطار التصدي لتغير المناخ نجاحها في عدد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة.

٨٤ - والأمن الغذائي هو أحد العناصر التي يتعين النظر فيها عند الحديث عن الحد من مخاطر الكوارث. وسيؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية في أوروبا وفي أماكن أخرى. وفي الوقت

نفسه، تشكل الممارسات الزراعية الحالية أحد العوامل التي تسهم في تغير المناخ، ولذلك يتعين استكشاف طرق بديلة.

٨٥ - ويكتسب التعاون بين القطاعين العام والخاص أهمية بالغة في معالجة الحد من مخاطر الكوارث. ويمكن أن يشكل القطاع الخاص جهة فاعلة قوية فيما يتعلق بالوقاية وإدارة حالات الطوارئ. ويشدد إطار سندي على الحاجة إلى الاستثمارات الواعية بالمخاطر في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة على مواجهة الكوارث. ولذلك ينبغي إدراج القدرة على المواجهة في المبادرات القائمة للتمويل المستدام. ومع ذلك، فليس هناك بعد قدر كاف من فهم الطابع الملح للتصدي لتغير المناخ وتقبله. ويؤدي هذا إلى التقليل من شأن المخاطر التي تواجهها الشركات والمؤسسات المالية. ويؤدي سوء تقدير المخاطر وأثرها إلى عدم كفاية التمويل.

٨٦ - وثمة حاجة إلى تحسين فهم القدرة على التكيف، مع مواصلة تحديث البنى التحتية الحيوية. وينبغي تعزيز الاتساق على نطاق استراتيجيات التنمية والحد من مخاطر الكوارث، مع السعي في الوقت نفسه إلى إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجهود المبذولة في هذا المجال. ويسهم تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بالاتساق مع إطار سندي في معالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف والأزمات.

#### اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الأولى)

تعزيز المؤسسات من أجل التغيير: تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة

٨٧ - تدرك الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأهمية الحيوية لنظم الحوكمة الفعالة الداعمة لخطة عام ٢٠٣٠، وقد استحدثت آليات تنسيق وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها.

٨٨ - وينبغي زيادة تعزيز الروابط بين تخطيط التنمية الوطنية والميزنة والتمويل. كما يتعين أن يقابل التأكيد القوي على الاحتياجات الشاملة والمتكاملة للتخطيط الاستراتيجي تأكيد قوي على التنفيذ الفعال والكفؤ. ومن الضروري أن يعزز تمويل أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات تتسم بالشمول والشفافية والابتكار ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والاستجابة. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفاءة توجيه الموارد العامة للخدمات إلى الفئات الأكثر ضعفاً، على سبيل الأولوية.

٨٩ - ويمثل السلام شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة. ويتعين على البلدان أن تكون قادرة على تحديد ومعالجة المخاطر الرئيسية والعوامل المسببة للنزاع والهجرة والعنف والتطرف، ضمن عوامل أخرى. ويتطلب هذا النهج ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها، والتطبيق الفعال لسيادة القانون.

٩٠ - ويكتسب تعزيز قدرات العدالة والأمن ومؤسسات حقوق الإنسان، وتحسين تقديم الخدمات والحماية، لا سيما للفئات الضعيفة، أهمية بالغة لترسيخ الثقة العامة والاطمئنان.

٩١ - ويعتبر تطبيق النهج الشاملة للمجتمع بأسره أمراً ضرورياً لكفالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية في جميع البلدان. ولكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المحلي والمتطوعين والنشطاء دور هام في ضمان الأداء الفعال للمؤسسات الوطنية. ومع ذلك، تواجه تلك المنظمات في العديد من البلدان ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية متزايدة.

٩٢ - وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) كجسور بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني، وتنمي الوعي العام بأهمية أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في الحياة اليومية للناس.

٩٣ - وقد أدى الاستخدام المتزايد لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم تقديم الخدمات العامة، وعمليات إشراك المواطنين، والحملات الإعلامية والدعوة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، إلى تعزيز نظم وعمليات الحوكمة في العديد من البلدان. وفي الوقت نفسه، أدت هذه التكنولوجيات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ولا سيما في البلدان ذات الفجوات الرقمية الواسعة. وينبغي الاعتراف بالنهج الشاملة والمصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والمطالب العامة كجزء من الحلول في مجال الحوكمة.

٩٤ - وتواجه تحديات تتعلق بالبيانات في مجال التخطيط للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ورصده والإبلاغ عنه. وتتطلب مواجهة هذه التحديات نهجا وحلولا ابتكارية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات والنظم المؤسسية في المكاتب والوكالات الإحصائية الوطنية. وينبغي الاعتراف بصلاحيات استخدام البيانات غير التقليدية أو البديلة (البيانات الضخمة، نظم تلقي الآراء آتيا، وما إلى ذلك) للرصد والإبلاغ على السواء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتحسن تقارير الأطراف الثالثة أو التقارير الموازية من الشفافية والالتزام الوطني برصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ بشأنها على نحو شامل للجميع.

٩٥ - ويمكن للافتقار إلى المعرفة بالأحكام القانونية ونظم الحوكمة أن يعرقل العمليات الديمقراطية الهامة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تضليل الجمهور. ويمكن للمجتمع المدني، بما يشمل النشاط المحليين والزعماء الدينيين وسفراء النوايا الحسنة، القيام بدور حيوي في إشراك المواطنين والمساهمة في تماسك المجتمع. وفي هذا الصدد، تعتبر الشراكات الحكومية المفتوحة آليات فعالة لتعزيز الشفافية وعمليات المشاركة المدنية.

٩٦ - وينبغي للمؤسسات الوطنية على جميع مستوياتها السعي نحو المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل الشباب والشابات، ليس كجزء من العمليات التشاركية فحسب، بل أيضا في تحديد الحلول الإنمائية القائمة على الطلب والابتكار، والمجدية لاحتياجاتهم والملائمة لها.

٩٧ - وتتسم فرص التعلم المستمر، بسبل منها آليات التدريب والإرشاد والتوجيه وبكفالة اتباع النهج الحديثة، لا سيما في أكاديميات الخدمة المدنية، بأهمية حاسمة لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية. وتسمح النهج المصممة خصيصا للفئات الضعيفة بزيادة القدرة على الاستجابة للتغيير التحويلي.

#### اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (المجموعة الثانية)

##### تمكين الناس من حماية كوكب الأرض: البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

٩٨ - يمثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب تلوث الهواء والمياه، بعض المشاكل البيئية العالمية التي تؤثر على صحة ورفاه الجميع. والتصدي لهذه التحديات في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحقوق العامة في الحصول في الوقت المناسب على المعلومات والمشاركة في صنع القرارات فيما يتعلق بالمسائل البيئية أمور أساسية للاستجابة بفعالية لهذه التحديات. وتعتبر إمكانية اللجوء إلى القضاء بالغة الأهمية لتأمين هذه الحقوق.

وبالتالي فإن النجاح في تعزيز البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يسهم في تحقيق جميع هذه الأهداف.

٩٩ - وقد أحرزت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقدماً جيداً في تعزيز هذا البعد البيئي. ولدى الغالبية العظمى من البلدان تدابير تشريعية ومؤسسية وعملية داعمة، بالإضافة إلى تكنولوجيات حديثة تساعد الحكومات إلى حد كبير في جهودها.

١٠٠ - وتستخدم البوابات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية لزيادة فعالية إجراءات المشاركة العامة في تقييمات الأثر البيئي. وتتيح هذه الأدوات أيضاً للناس الحصول على الخدمات العامة وتساعد على الحد من الفساد من خلال إضفاء مزيد من الشفافية على قرارات السلطات.

١٠١ - وتشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إحدى الأدوات التي يعبر الجمهور من خلالها عن آرائه في عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، أطلق مكتب أمين المظالم للأجيال القادمة مشاورات بين الجهات صاحبة المصلحة ونجح في توجيه نتائجها نحو صياغة تشريعات أكثر اتساقاً مع أهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ - وقد ثبتت صعوبة عملية تنظيم إجراءات المشاركة العامة في سياق عابر للحدود في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، تبين أنه يمكن بالفعل للتدابير التشريعية والعملية المحددة أن تؤدي إلى تحقيق المشاركة الفعالة من جانب الجمهور.

١٠٣ - ويتطلب تطبيق سيادة القانون وكفالة وجود مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة إجراءات فعالة ومستقلة لمراجعة الأحكام القضائية. ويمكن أن تشمل التحديات في هذا الصدد الأمر محدودية قدرات القضاة على التعامل مع القضايا البيئية إلى جانب غياب المحاكم المتخصصة التي تتناول حصراً المسائل البيئية. ويمثل بناء قدرات القضاة من خلال الإرشاد وإجراء تدريبات داخلية في المحاكم ذات الخبرة الواسعة في الفصل في القضايا البيئية، على سبيل المثال، تدابير عملية يمكن اتخاذها لمواجهة هذه التحديات.

١٠٤ - ومن الممكن أن يفضي التصدي للشواغل الأمنية المتزايدة إلى تقييد إمكانية الوصول إلى المعلومات والإمكانيات المتاحة للمشاركة العامة، مما يؤثر في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولقد عرضت أمثلة على كيفية تغلب البلدان على هذه التحديات، بسبل منها السماح باعتماد واسع النطاق لمنظمات غير حكومية وإقامة منطقة محددة للمجتمع المدني بالقرب من مكان انعقاد الاجتماعات العالمية الهامة، وتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الصكوك الدولية والاتفاقات الثنائية.

١٠٥ - وتشمل العوامل التي تسهم في تحقيق هذه الإنجازات الإرادة السياسية القوية والتعاون الوثيق داخل القطاعات وفيما بينها؛ وتعزيز الشفافية والشمول والمشاركة في صنع القرارات والتخطيط والتنفيذ على جميع المستويات؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء بصورة فعالة؛ وتوفير حيز تمكيني للمدافعين عن البيئة. وتم تيسير هذه العوامل عبر صكين راسخين ملزمين قانوناً في المنطقة هما الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) وبروتوكولها بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها. ويساعد هذان الصكوك الحكومات على تحقيق أوجه تقدم كبير في تعزيز البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية

المستدامة. وفي عدد من البلدان، أنشئت مراكز آرهوس بوصفها جهات شريكة داعمة للجهود ذات الصلة بمهدين الصكين.

١٠٦ - وسعياً لتقوية قدرة الحكومات على تعزيز البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، جرى تحديد عدد من الإجراءات ذات الأولوية. وتشمل هذه الإجراءات التشجيع على تقديم المزيد من الدعم السياسي للشفافية وسيادة القانون والمساءلة والمشاركة العامة الفعالة والشاملة في عمليات صنع القرار؛ وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة والنهج المبتكرة لإدارة البيانات المتكاملة؛ وتخصيص الموارد الكافية وتعزيز قدرة السلطات الحكومية والجهات المعنية لدعم التدابير اللازمة؛ وتعزيز فعالية واستقلال إجراءات المراجعة الإدارية والقضائية عن طريق إزالة العوائق المتصلة بتوفر صفة التقاضي أمام المحاكم والعوائق المالية وغيرها، وتعزيز قدرات الهيئات الاستعراضية ومن خلال تعزيز التعاون القضائي الدولي؛ واتخاذ تدابير لتعزيز فضاء آمن وتمكيني للجمهور وضمان عدم التسامح مطلقاً مع أي تهديدات يتعرّض لها المدافعون عن البيئة؛ وتحديد مؤشرات قابلة للقياس ومنهجيات رصد، وجمع الإحصاءات المتعلقة بتنفيذ البعد البيئي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

#### اتصاح معالم المشهد العام: المضي قدماً صوب التمكين والإدماج والمساواة في المنطقة

١٠٧ - قامت الممثلة الشابة بإطلاع المشاركين والمشاركات في الإحاطة التي قدمتها على مساهمة أول اجتماع تحضيرى من نوعه للشباب قبل انعقاد المنتدى الإقليمي، وشددت فيها على عدم اتخاذ إجراءات في ضوء الاتجاهات المقلقة مثل الانقراض الجماعي لبعض الأنواع والتهديدات التي يتعرض لها النظام المناخي العالمي وتزايد انعدام المساواة. وقالت إن الشباب على استعداد لتسخير مهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم القيمة خدمة للقضايا الجيدة ولقيادة التغيير. كما أن الشباب حريصون على المشاركة في التعليم الذي يعزز المهارات الحياتية والعمل الجاد والشمول الحقيقي والحوار على قدم المساواة.

١٠٨ - وتتمثل الرسالة الرئيسية المنبثقة عن المشاورة الإقليمية بشأن خطة العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة عام ٢٠٣٠ بأنه يمكن للمتطوعين أن يسهموا بقوة في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إذا ما تم إدماجهم بشكل كامل في الأطر الوطنية. وتستوجب طموحات خطة عام ٢٠٣٠ تعبئة موارد استثنائية، بما فيها الناس. وهناك العديد من المتطوعين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولكن لتسخير إمكاناتهم، ينبغي إدماج العمل التطوعي في الاستراتيجيات الإنمائية الدولية وإدراجه في خرائط الطريق الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي الحد من الحواجز التي تحول دون العمل التطوعي. ومن شأن زيادة التركيز على قياس أثر أنشطة المتطوعين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أن توفر حججاً قوية لتبرير العمل التطوعي. ويمكن للمتطوعين أنفسهم أن يعملوا كجامعي بيانات أقوياء، ولا سيما في مجال جمع البيانات عن الفئات التي تركت إلى أبعد حد خلف الركب. ويمكن أن تساهم المناقشات الإقليمية في تعزيز دور العمل التطوعي.

١٠٩ - ويمثل موضوع تصميم وتنفيذ سياسات لا تتجاوز الخطوط القطاعية تحدياً مطروحاً لم يتم التصدي له أمام النهوض بخطة عام ٢٠٣٠. ونظراً لهذا النهج الانعزالي، يتم إغفال العديد من الآثار الهامة المترتبة على الإجراءات السياسية في المجالات الحاسمة. ويتم الاعتراف عموماً بأهمية الروابط، ولكن اتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسات لن يحدث بصورة تلقائية. ويتطلب الجمع بين المصالح المتباينة إيجاد حوافز ملائمة وهيكل داعمة للجهات صاحبة المصلحة المتعددة. وفي حين أن المشاكل معروفة جيداً، يتسم إيجاد الحلول لها بالصعوبة.

١١٠ - ويظهر تحليل الروابط بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ أن احتمالات التأزر أكبر من المفاضلات القائمة. ومن ثم، فتمتد قاعدة يستبشر بها خيراً في بناء ائتلافات شاملة لعدة قطاعات من أجل التغيير لجنى الفوائد ومعالجة تكاليف التدخلات التي قد تمثل عائقاً أمام التحول. وينبغي مراعاة الأبعاد الإقليمية وتنوع الحالات عند تقديم توصيات سياسية.

١١١ - وباستطاعة التحليل العلمي أن يوضح التفاعلات بين مختلف الغايات، مقدماً بذلك توجيهات لزيادة فعالية العمل. وينبغي أن يكون علم الاستدامة مشتركاً بين التخصصات وأن ينظر في الآثار التي تتجاوز الحدود الوطنية. ويمكن استخدام الهياكل القائمة، مثل الأكاديميات الوطنية للعلوم، كمصدر للمعارف وكجهات تدعو إلى عقد المؤتمرات، لتعزيز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

١١٢ - ويتطلب التعامل مع المفاضلات الإبلاغ بالآثار المترتبة على الإجراءات السياسية. وعموماً، ينبغي أن تستند السياسات إلى الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تكون مراعية لاحتياجات المتروكين خلف الركب. وينبغي دعم هذه الأهداف بالبيانات الملائمة. ويساعد تعاون الحكومات مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على سد الثغرات في البيانات.

١١٣ - ويتعين أن تكون الجهود المبذولة لفهم الروابط جزءاً لا يتجزأ من البحث عن وسائل لتحقيق التحول اللازم. ولا ينبغي أن يُنظر لهذا الفهم على أنه يضيف تعقيدات جديدة، بل على التقيض من ذلك، على أنه يوفر طرقاً أكثر وضوحاً للعمل على أساس مضاعفات محددة.

١١٤ - ويبين تحليل الروابط الحاجة إلى التعاون الدولي لمعالجة التفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجالات متعددة، لا يمكن لبلد أن يدعي أنه حقق التنمية المستدامة مع التوفيق بين الازدهار الاقتصادي واحترام البيئة والإدماج الاجتماعي. فالفقر وعدم المساواة، من منظور اجتماعي، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، من منظور بيئي، أمور تمثل منعطفات حاسمة تستفز المجتمع الدولي للعمل. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على مدى إلحاح الحاجة للتصدي لتغير المناخ.

١١٥ - وسيلزم إجراء تحولات هيكلية في العديد من المجالات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، بما في ذلك إزالة الكربون مصادر الطاقة، والحصول على الطاقة والغذاء والتغذية، ضمن أمور أخرى. وستتولد عن الإجراءات المتخذة في هذه المجالات آثار جانبية معقدة على مختلف أهداف التنمية المستدامة مما يستوجب تقييمها. وتتباين التحديات المتصلة بتكافؤ الجنسين والإدماج الاجتماعي باختلاف الفئات العمرية.

١١٦ - وترجمة تحليل الصلات والروابط إلى إجراءات متسقة تبقى أمرا صعبا، نظرا للحاجة إلى التحكيم في تضارب المصالح والتغلب على السيطرة السياسية لاعتبارات قصيرة الأجل. وبسبب استمرار سيادة العقلية الانعزالية، لم تدخل بعد اعتبارات التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية لصنع القرار.

١١٧ - ومن الضروري الاستعانة بخبرة وبراعة القطاع الخاص لإيجاد حلول جديدة للتنمية المستدامة. ولا بد من إحداث تغييرات في أفضليات أنماط العيش لتهيئة الطلب الذي يدعم ظهور نظم إنتاج واستهلاك مستدامة. والإجراءات التحويلية على المستوى الفردي أمر لا غنى عنه من أجل تغيير النظم.

---